

الإصلاح السياسي في الجزائر... الواقع والآفاق

الدكتور: عبد الوهاب بن خليف

كلية العلوم السياسية والإعلام

جامعة الجزائر 03

الملخص:

كانت الجزائر من الدول القلائل التي باشرت عملية الإصلاح السياسي من خلال تبني تعديل الدستور عام 1989، الذي فسح المجال لبروز التعددية السياسية والإعلامية، بالرغم من الانتكاسات التي حدثت في بداية التسعينيات.

ويتزامن الحراك السياسي الذي تعرفه الجزائر مع الانتفاضات والتغييرات التي عاشتها الكثير من الدول العربية، لاسيما تونس، مصر، ليبيا، اليمن، سوريا... لذلك، ازدادت أهمية الإصلاح السياسي في الجزائر في الآونة الأخيرة، فقد تحولت إلى ضرورة قصوى لمواكبة التغييرات العميقة التي تعيشها الكثير من الدول العربية.

إن عملية الإصلاح السياسي في الجزائر تعتمد أساسا على البناء الديمقراطي الحقيقي، الذي يسعى إلى تحقيق مبدأ التداول الديمقراطي على السلطة والحريات الأساسية وبناء دولة القانون...، وذلك بعد إدخال التعديلات الضرورية في الدستور القادم.

وعليه، يمكن طرح الإشكالية التالية: هل ستحقق عملية تعديل الدستور في الجزائر الإصلاحات السياسية الضرورية أم ستكون مجرد وعود سياسية تحافظ على استمرار الوضع الراهن؟ وتتفرع هذه الإشكالية إلى المحاور التالية، وهي:

- مفهوم الإصلاح السياسي.
- مراحل الإصلاح السياسي في الجزائر.
- تقييم عملية الإصلاح السياسي.
- التحديات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي في الجزائر.
- مستقبل الإصلاح السياسي في الجزائر.

* مفهوم الإصلاح السياسي:

إن الإصلاح لغة من فعل أصلح، يصلح إصلاحا، أي إزالة الفساد في المجتمع والتوفيق بين أفراد المجتمع الواحد. فالإصلاح هو عكس الفساد. ويعني الإصلاح من الناحية اللغوية "الانتقال من حالة إلى حالة أحسن وأفضل".

ويعرّف الإصلاح في قاموس أكسفورد بأنه: تغيّر نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص، وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الجائرة، ويرتبط الإصلاح بفكرة التغيير نحو الأفضل وخاصة التغيير الأكثر ملاءمة من أجل تحقيق الأهداف من قبل أصحاب القرار في مجالات معينة.

أما الإصلاح السياسي يعرف في قاموس وبستر: بأنه "تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد".

وعرّفت الموسوعة السياسية الإصلاح السياسي بأنه: تعديل غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها وهو بخلاف الثورة، بتعبير آخر، هو تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام.

كما يقصد بعملية الإصلاح السياسي كافة الخطوات المباشرة وغير المباشرة، التي تضطلع بها الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وذلك للسير بشكل ملموس متين نحو بناء نظام

ديمقراطي. وتبدأ عملية الإصلاح في أية دولة بالتنمية السياسية، التي تعرّف بأنها: "عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على تطبيق قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني حق فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظائف التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم على كل منهما هيئة مستقلة عن الأخرى، بالإضافة إلى إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين"¹.

فإذا كانت عملية الإصلاح السياسي هي الانتقال من حالة معينة إلى حالة أكثر تقدما وتطورا، فإن عملية التحول الديمقراطي، هي عملية تاريخية تتطلب شروطا أكثر وأكبر من شروط الانتقال إلى الديمقراطية، ونعني بها التعددية السياسية والإعلامية والليبرالية السياسية ومبدأ التداول على السلطة ومبدأ الأغلبية².

أما البناء الديمقراطي، فهو قبل أن يكون مشروعاً سياسياً، هو بالدرجة الأولى ثقافة سياسية. فالبناء الديمقراطي يتم من خلال عمليتي الانتقال والتحول الديمقراطي من خلال السعي لإقامة مشروع سياسي ديمقراطي، قاعدته الأساسية هي توسيع دائرة الحريات والحقوق والمواطنة. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال بناء أطر تفكير عام ووطني، بإمكانها إعادة بناء وهيكلة القوى السياسية والاجتماعية المختلفة³. كما أن الإصلاح السياسي أو الدستوري، الذي يعتبر جزءاً هاماً من عملية البناء الديمقراطي، يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات وضمان الحقوق والحريات المختلفة وتجسيد مبدأ التداول على السلطة بطريقة سلمية وشرعية.

*مراحل عملية الإصلاح السياسي في الجزائر

ارتبطت عملية الإصلاح السياسي في الجزائر بتجارب التعديلات الدستورية المختلفة التي عرفتها البلاد منذ عام 1962، أي بعد الاستقلال. وقد كان أول دستور في عام 1963، وذلك خلال فترة حكم الرئيس الأسبق أحمد بن بلة. تميز هذا الدستور بمضمونه الاشتراكي وتكريس نظام الحزب الواحد. استمر العمل السياسي بدستور 1963 إلى غاية 10 جويلية 1965، أي أسابيع قليلة بعد الانقلاب العسكري الذي قاده الرئيس الأسبق هواري بومدين، حيث تم تعليق العمل بالدستور إلى غاية عام 1976، وهو التاريخ الذي صدرت فيه تعديلات دستورية. هذه التعديلات لم تتضمن إصلاحات سياسية تمس الحريات والتعددية السياسية...

وبجمع المحللون أن فترة حكم الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد كانت أفضل من سابقتها خاصة وأنها قد تميّزت بتعديلات دستورية عميقة في 23 فبراير 1989، حيث أسس لأول مرة لتعددية سياسية وإعلامية والتركيز على دولة القانون وغيرها من المكتسبات السياسية.

انطلاقاً مما سبق، فإن التعديلات الدستورية التي حدثت في عام 1989، تعد من أهم الإصلاحات السياسية التي عرفت الجزائر المستقلة، لأنها حققت الانتقال من طبيعة النظام الأحادي إلى طبيعة نظام التعددية السياسية.

كما عرف دستور عام 1996 تعديلات جديدة خلال فترة حكم اليامين زروال، مسّت المادة 74، حيث تمّ تحديد العهود الرئاسية بعهدتين رئاسيتين فقط.

وفي خضم عملية الإصلاح السياسي، التي باشرت الجزائر منذ سنتين، تستعد البلاد إلى إجراء تعديلات دستورية تتماشى والحركة السياسية التي تعرفها البلاد، لأن التعديلات التي حدثت عام 2008، لم تكن في مستوى تطلعات الشعب.

إن القاسم المشترك بالنسبة للدول التي مسّتها الأحداث والانتفاضات، هو المطالبة بالإصلاح السياسي. وتوضح المعطيات في الواقع أن باقي الدول العربية بما فيها الجزائر ستتأثر بطريقة أو بأخرى وبمستويات مختلفة بهذه الأحداث السياسية.

إن عملية الإصلاح السياسي في أغلب الدول العربية تعيش مخاضات عسيرة، وذلك بالنظر إلى مسار الممارسة السياسية والعملية الانتخابية عموماً، التي تحكمها اعتبارات سياسية، اجتماعية، اقتصادية

وثقافية ودينية. وترتبط هذه الممارسة الديمقراطية في هذه الدول بمدى مصداقية وشفافية العملية الانتخابية من جهة، وبمدى مستوى المشاركة السياسية من جهة أخرى. وبالرغم من الكثير من الإنجازات التي حققتها الجزائر على مستوى آليات الديمقراطية، خاصة ما يتعلق منها بالتعددية السياسية والإعلامية والانتخابات وغيرها، إلا أن عملية الإصلاح السياسي في البلاد مازالت رهينة التجاذبات السياسية القائمة على أساس نقص الوعي الديمقراطي وانعدام التقاليد السياسية. تستدعي عملية الإصلاح السياسي في الجزائر بلورة إستراتيجية وطنية تتجاوز الثقافة السياسية القائمة على القبلية والجهوية والعرقية والدينية... وتكرس ثقافة سياسية ديمقراطية، يساهم في بلورتها مختلف الفئات الاجتماعية للمجتمع، من أحزاب ومجتمع مدني وجامعيين ومراكز بحث ومتقنين وسياسيين...

كما تفتقد الجزائر إلى ممارسة سياسية تصنعها الشعوب من خلال المشاركة السياسية الواسعة والمراقبة السياسية والقانونية واحترام حقوق الإنسان بكافة أنواعها. إن عمليات الإصلاح السياسي المختلفة التي اعتمدتها الجزائر، لم تسع إلى تحقيق الإصلاح الجذري الشامل الذي يهدف إلى مواكبة التحولات السياسية الدولية التي حدثت في دول العالم، لأنها ببساطة تمت بطريقة انتقائية وشكلية.

وبالرغم من النقائص المسجلة على مستوى الإصلاح السياسي، فإن الجزائر قد قطعت أشواطاً معتبرة في هذا المجال، لكنها ما تزال بعيدة مقارنة بدول أخرى رائدة في الممارسة الديمقراطية التعددية. عملت الجزائر خلال السنوات الماضية الدخول في مرحلة "التحول الديمقراطي" رغم مرارة سنوات الإرهاب الذي زعزع أركان المجتمع الجزائري لأكثر من عشرية من الزمن. وتحتاج المرحلة الانتقالية للتحول الديمقراطي في أية دولة إلى سنوات طويلة حتى تحقق أهدافها المنشودة. كذلك فإن نجاح المرحلة الانتقالية أو مرحلة التحول الديمقراطي، يشترط عملية إصلاح سياسي، تركز على عامل الثقافة السياسية، التي تسهم فيها كل القوى الفاعلة في المجتمع من أحزاب سياسية ومؤسسات المجتمع المدني والمجتمع السياسي على حد سواء.

تحديات عملية الإصلاح في الجزائر:

إذا كانت الجزائر قد جابهت تحديات جمة في سبيل بناء دولتها الوطنية، فإنها قد فشلت فشلاً ذريعاً في استكمال بناء مشروعها الوطني المتمثل في تكريس الديمقراطية عبر عملية الإصلاح السياسي الذي يفتح المجال إلى تبني التعددية السياسية والإعلامية والتأسيس لدولة القانون، بالرغم من غياب الأحزاب السياسية الفاعلة في الكثير من الدول التي تحمل برامج سياسية بإمكانها التأثير على السلطة وإحداث التغيير السياسي⁴.

وما يحدث اليوم للجزائر هو نتيجة طبيعية للأخطاء السياسية والاقتصادية التي وقعت فيها هذه الدول، بسبب عدم تبنيها إستراتيجية تنموية تهتم بعمليات الإصلاح السياسي والاقتصادية والاجتماعي. إن مسيرة عملية الإصلاح السياسي في الجزائر، مرتبطة بمجموعة من التحديات المختلفة، يمكن إيجازها فيما يلي:

1-التحديات السياسية:

- انعدام الوعي الحقيقي للسلطة بأهمية الديمقراطية للمجتمع في تحقيق الاستقرار السياسي⁵.
- عدم اقتناع السلطة في الجزائر القائمة على الشرعية التاريخية، بمبدأ التداول على السلطة والانتقال إلى الشرعية الدستورية.
- مارست السلطة في الجزائر سياسة الإقصاء السياسي في حق القوى السياسية المعارضة.
- توظيف السلطة القائمة في الجزائر لسياسات مختلفة وجعل المواطن أكثر ارتباطاً بهذه السياسات على حساب عملية الإصلاح السياسي، مثل: التهديد الخارجي، كتهديد تنظيم القاعدة وغيرها...⁶.
- عدم تجسيد بناء دولة القانون ومبدأ الفصل بين السلطات.

2-التحديات الاجتماعية:

- تغييب دور المجتمع المدني في الحياة السياسية، باعتباره يشكل واسطة بين النظام القائم والمعارضة والمجتمع.

- فشل السلطة في الجزائر في بلورة مشروع مجتمع، بإمكانه أن يحسم في الكثير من القضايا المصيرية، مثل: الهوية، الدين، المرأة، الثقافة...

- إضعاف المنظومة التربوية بقصد أو عن غير قصد، والفشل في جعلها تواكب التطور الحاصل داخل المجتمع وخارجه.

3-التحديات الاقتصادية:

- الترويج منذ استقلال على أن بناء الدولة، يبدأ بالتنمية قبل الديمقراطية، الأمر الذي أدى إلى تأخر نجاح عملية الإصلاح السياسي في الجزائر.

- تحالف أصحاب المال والأغنياء مع أصحاب النفوذ في أعلى هرم السلطة، وهو ما أدى إلى انتشار الفساد المالي والسياسي على حساب الممارسة السياسية الشريفة.

4-التحديات الثقافية:

- إن التعصب الثقافي والإيديولوجي بالنسبة للتيارات الثقافية والإيديولوجية المختلفة في ظل الإقصاء المتبادل، كان له انعكاسات سلبية على عملية الإصلاح السياسي.

- غياب المشاريع الثقافية الوطنية للنخب الثقافية في مواجهة المشاريع الثقافية الغربية.

- عدم توظيف الخصوصيات الدينية الثقافية والقبلية والعشائرية في ظل مشروع ثقافي وطني يحفظ الوحدة الوطنية ويكون سداً منيعاً أمام مشاريع الهيمنة الخارجية.

* تقييم عملية الإصلاح السياسي:

اعترضت التجربة السياسية في الجزائر مشاكل كبيرة بسبب عوامل موضوعية وتاريخية، كان لها تأثير كبير في مسيرة التنمية بمختلف أشكالها. فقد لعبت الدولة الاستعمارية دوراً مؤثراً في تخلف البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً⁷.

لهذه الأسباب، فإن بناء جيل ناضج سياسياً ومنفتح وواعي بواقعه الاجتماعي يتفاعل إيجابياً بالتحوّلات المختلفة التي تشهدها البلاد لتكون أكثر فعالية على الممارسة الديمقراطية، يعتبر من بين الأولويات الوطنية.

في حين فإن العوامل الذاتية، فإنها تتعلق بالدولة نفسها وظروفها الداخلية، أي ليست لها علاقة بشكل مباشر مع العامل الخارجي.

ويكون التركيز هنا على عنصر الإرادة السياسية التي تحتاجها النخبة الحاكمة في الجزائر لتبني مشروع الإصلاح السياسي، الذي يهدف إلى تحقيق الديمقراطية التعددية وبناء دولة القانون.

إن الجزائر لا يمكنها تجاوز الأزمة السياسية التي قد تدخل البلاد في الفوضى السياسية والأمنية، وحتى الوصول في بعض الحالات إلى حرب أهلية تهدد كيان الدولة واستمراريتها، إلا بتبني عملية إصلاح سياسي من خلال اعتماد إستراتيجية شاملة، تتضمن خاصة تجسيد فكرة التعددية السياسية والإعلامية الحقيقية التي تحقق المساواة بين القوى السياسية وبناء دولة القانون والحق.

يمكن استخلاص مبررات الإصلاح السياسي في الجزائر من خلال التركيز على عوامل داخلية مختلفة، لأننا نؤمن بأن التغيير يأتي من الداخل وليس من الخارج، وبعبارة أخرى إذا لم نغيّر أنفسنا فإن التغيير سيفرض علينا من خارج المنطقة.

تتحقق عملية الإصلاح السياسي⁸ في الجزائر عندما تقتنع النخب السياسية المختلفة داخل الدولة بما فيها السلطة القائمة بضرورة القيام بإصلاحات سياسية دستورية تجسّد التغيير السياسي الديمقراطي⁹.

وعندما يحدث هذا الإصلاح السياسي بدعم من السلطة والمعارضة على حد سواء، فإن هذا الإصلاح ستكون له انعكاسات إيجابية لا محالة على المستقبل السياسي للبلاد.

كما تلعب الجماعات الوسيطة أو مؤسسات المجتمع المدني دوراً فاعلاً ومستقلاً ومؤثراً من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية للمواطنين ودعم المشاركة السياسية التي تحقق التوازن السياسي والاعتدال الاجتماعي⁹.

ويتعزز دور المجتمع المدني من خلال مؤسساته المختلفة عندما يقوم بتنفيذ الحياة الاجتماعية والسياسية وتحسيس المواطنين بضرورة التفكير والتفاعل مع السياسات القائمة والمقترحة في المجتمع وجعلها أكثر واقعية تتماشى ومتطلبات المجتمع في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويساهم المجتمع المدني في خلق بيئة اجتماعية بناءة وخلاقة من خلال نشر الثقافة السياسية المؤثرة التي يحتاجها المجتمع في عملية التغيير السياسي¹⁰.

لا يمكن أن نتكلم عن عملية تطوير وإصلاح سياسي دون أن تلامزها عملية إصلاح وتنمية اقتصادية، فلا حديث عن تنمية اقتصادية بدون تنمية سياسية، فالأمن يتحقق بوجود تنمية.

* مستقبل عملية الإصلاح السياسي في الجزائر

يمكن رصد ثلاثة سيناريوهات لمستقبل عملية الإصلاح السياسي في الجزائر من خلال ما يلي:

1-السيناريو الأول:

إدراك النخبة الحاكمة بضرورة اعتماد عملية الإصلاح السياسي:

يتلخص هذا السيناريو في إدراك النخبة الحاكمة للعملية السياسية التي تضمن الانتقال السلمي للسلطة في إطار عملية التحول الديمقراطي¹¹. ويعني ذلك أن الدولة تتجنب الكثير من حالات الانسداد السياسي التي قد تؤدي إلى انهيار مؤسسات الدولة.

إن هذا السيناريو هو الأحسن بالنسبة للتغيير والإصلاح السياسي في الجزائر. وللأسف لا توجد لحد الآن حالات عرفت هذا السيناريو، إذا استثنينا حالة الرئيس السابق اليامين زروال الذي قبل بعملية انتقال السلطة بطريقة سلمية لخلفه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خلال الانتخابات الرئاسية لعام 1999.

2-السيناريو الثاني:

فرض الإصلاح السياسي من قبل المعارضة في الداخل:

تزداد أهمية هذا الخيار عندما تتحقق مبررات تحقيق الإصلاح السياسي في الدولة. ويكون هذا الخيار أكثر إيجابية عندما تتفاعل وتتكامل مجموعة من الأدوار التي تنوحي الإصلاح السياسي من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية تقودها الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والمتقنين وكل الفواعل الاجتماعية الأخرى.

حدثت اضطرابات من قبل الجبهة الاجتماعية في الجزائر من جراء فشل النظام الحاكم في إدارة شؤون المجتمع وتجاوز التحديات الداخلية والخارجية، الأمر الذي يجعل من مختلف التكوينات الاجتماعية في هذه الدولة مستعدة للتمرد والعصيان وربما الخدمة المقصودة أو غير المقصودة لقوى خارجية¹².

وسيحقق هذا السيناريو إذا ما تجسّد في الواقع ديناميكية سياسية فعّالة تؤسس لبناء مشروع سياسي وطني يحفظ أمن الدولة ويكرس الاستقرار السياسي لسنوات طويلة، وبالتالي تنفرغ الدولة لعملية التنمية الاقتصادية الشاملة.

السيناريو الثالث:

فرض عملية الإصلاح السياسي من قبل قوى أجنبية:

ويعد هذا السيناريو الأسوأ على الإطلاق بالنسبة لأية دولة في العالم، لأنه يفقد الدولة شرعيتها وسيادتها.

وقد سبق لهذا السيناريو أن حدث في بعض الدول العربية، على سبيل المثال الصومال في بداية التسعينيات من القرن الماضي والعراق عام 2003 وليبيا عام 2011.

تبيّن بعد مرور سنوات أن الاحتلال الغربي لأفغانستان والعراق وليبيا لم يحقق الديمقراطية ولا التنمية الاقتصادية، وإنما خلف خرابا وفوضى سياسية واجتماعية، تحتاج لوقت طويل حتى تسترجع هاتين الدولتين استقرارهما.

الهوامش:

1- أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003، ص ص 140-141.

2- الكواري، علي خليفة وآخرون، الخليج العربي والديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

3- برهان غليون، الخيارات العربية الراهنة في الانتقال إلى الديمقراطية. المستقبل العربي، العدد 289، مارس 2003، ص 41.

- 4-موريس دي فرجي، الأحزاب السياسية، ترجمة: علي مقلد وعبد الحسن سعد، الطبعة الثالثة. بيروت: دار النهار، 1980، ص ص 419-421.
- 5-أحمد بهاء الدين، شرعية السلطة في العالم العربي. القاهرة: دار الشروق، 1985، ص 75.
- 6-عبد النور بن عنتر، إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي: في " الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 53.
- 7-فرانيس فوكوياما، بناء الدولة، ترجمة: مجاب الإمام. الرياض: مكتبة العبيكان، 2007، ص 170.
- 8-نورالدين زمام، القوى السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 213.
- 9-عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، الجزء الثالث. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ب ت، ص 171.
- 10-حسنين توفيق، "بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية" في: مجموعة من الباحثين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص ص 714-716.
- 11-نفس المرجع، ص 329.
- 12-أحمد ثابت، الإصلاح السياسي في العالم الثالث في: "اتجاهات حديثة في علم السياسة"، تحرير علي الدين هلال ومحمود إسماعيل محمد. القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، 1999، ص 263.